■■ النفط ـ الصراع ـ والدم

شكل النفط ولا يزال منذ اكتشافه عام ١٨٥٩م وحتى الآن أحد أهم أسباب الصراع فى العالم، وقد شغل هذا الصراع على النفط مساحة كبيرة من خريطة الصراع العالمى طوال القرن الماضى، ومن المرشح أن يستمر هذا الأمر لفترة طويلة قادمة فى قرننا الحالى.

فى عام ١٨٥٩ حفرت الولايات المتحدة الأمريكية أول بئر نفطى فى أراضيها لتحدث بذلك نقلة نوعية هائلة فى موضوع الطاقة ومن ثم الاقتصاد والسياسة والصراع والحروب والعلاقات الدولية.

كان العالم الصناعى قبل ذلك العام يعتمد على الفحم الحجرى كمصدر للطاقة، وكان هذا الفحم موجود تقريبا فى معظم الدول الصناعية، وبالمقاومة بالنفط فإن الفحم الحجرى كان يحتاج إلى تكاليف نقل باهظة وحيزا كبيرا فى تشكيل الآلة الصناعية، وهكذا اكتسح النفط سوق الطاقة، ولكنه لم يكن متوفرا فى كل مكان كالفحم، بل تركز إنتاجه فى أماكن معينة وبالتالى كان من الطبيعى أن يحدث الصراع حول النفوذ فى تلك المناطق وحول طرق المواصلات المتصلة بنقل النفط من أماكن إنتاجه.

أحدث اكتشاف النفط ثورة هائلة فى شكل الآلة وحجمها وقدراتها وأصبح

بمثابة الدم الذى يجرى فى شريان الصناعة والحرب والنقل، بل إن اكتشاف النفط شكل فى حد ذاته حافزا علميا هاما لتسهيل المزيد من الاختراعات، ويمكننا أن نقول أن الطائرة والصاروخ والأقمار الصناعية وغيرها من الآلات المتقدمة لم تكن لترى النور بدون النفط. ولايزال النفط حتى اليوم يشكل العصب الرئيسى للطاقة، وحتى عندما ارتفعت أسعار النفط عقب حرب رمضان «أكتوبر» ١٩٧٣ وشعرت الدول الصناعية الكبرى وخاصة فى أوروبا وأمريكا بإمكانية تحكم الدول المنتجة فى الأسعار أو فى ربط ذلك بالمواقف السياسية حاولت الدوائر العلمية فى تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، وروجت تلك الدوائر أن ذلك ممكن ومتاح ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية لبعث الخوف والتراجع فى صفوف منتجى الطاقة البترولية حتى لا تزداد رغبتهم فى زيادة الأسعار، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن وكان من الطبيعى أن تحاول الدول الصناعية الكبرى السيطرة على منابع النفط بصورة أو أخرى ومحاولة التأثير بكل الوسائل على المنتجين، ودخلنا من وقتها مايسمى بالدم مقابل النفط، أى استعداد تلك الدول لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق آمن ورخيص للنفط، ومنذ ذلك الوقت كان النفط هو العامل الأهم فى الصراع الدولى.

عقب حفر أول بئر للنفط فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٩ بدأت كل الدول الصناعية فى البحث عن تأمين مصادرها من النفط وبدأ البحث والتنقيب فى كل مكان بالعالم، وشاءت إرادة الله أن يتواجد النفط فى معظمه ـ فى أقطار ـ عربية وإسلامية ونجحت شركة النفط «الأنجلوفارسيا» فى حفر أول بئر بترولى فى إيران ثم بدأ النفط يظهر فى العراق والكويت والخليج العربى عموما، وتسابقت دول مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا لعقد صفقات مع مشايخ وحكام منطقة الخليج وإيران، إلا أن الولايات المتحدة دخلت على الخط عام ١٩٣٣ ونجحت شركة ستاندرو أويل كومبانى أوف كاليفورنيا فى توقيع عقد مع العربية السعودية، وصدر المرسوم الملكى رقم ١١٣٥ فى ٧ يوليو ١٩٣٣ بمنح تلك الشركة حق التنقيب واستخراج النفط فى المملكة وخاصة فى الجزء الشرقى منها «منطقة الإحساء».

كانت السيطرة على النفط تعنى ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والآلة العسكرية معا، أى الرخاء والقوة، وكان بالإضافة إلى ذلك يمثل قطاعا هاما للاستثمار الرأسمالى، وهكذا كان النفط محورا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولى النقل، بل والافاقين فضلا عن العسكريين بالطبع.

ومع تصاعد حركات التحرر الوطنى عقب الحرب العالمية الثانية. نجاح معظم الدول المحتلة فى تحقيق استقلالها، تقلص نفوذ الدول الاستعمارية التقليدية بريطانيا ـ فرنسا ـ ألمانيا ـ بلجيكا، البرتغال ـ هولندا .. الخ، وأصبحت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما قطبا الصراع، ولأن الاتحاد السوفيتى السابق كان يمتلك النفط فى أراضيه، وليست لديه شركات رأسمالية تطمع فى بترول الآخرين، فإن الثقل الأساسى لمحاولة السيطرة على النفط صب فى خانة الولايات المتحدة الأمريكية التى تطلعت بدورها واستغلال ثرواتها.

وفى ظل حالة الاستقطاب الدولى بين الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية والولايات المتحدة ودول حلف شمامل الأطلنطى، ومع صعود حركات التحرير الوطنى فى معظم بلاد العالم النامى وخاصة الدول النفطية، تطلعت الدول المنتجة للنفط إلى السيطرة على ثروتها الأساسية، وظهرت حركات وحكومات ودول أممت أو سعت إلى تأميم إنتاج النفط، وكان ذلك جزءا من التحرر والكرامة وجزء من استعادة الثروة المنهوبة، لأن عملية الإنتاج كانت تصب أرباحها الأساسية فى جيب الشركات الرأسمالية والدول الصناعية الكبرى على حساب الشعوب الفقيرة التى كانت تعانى من تدهور أحوالها الاقتصادية والاجتماعية. وفى كل الأحوال لم تحاول تلك الدول قطع البترول عن الدول الصناعية، بل ظل يتدفق بانتظام فى كل الظروف بأسعار رخيصة جدا، ومع ذلك لم يكن الغرب ولا أمريكا راضون عن مجرد التطلع لدى تلك الشعوب لممارسة شىء من سيادتها على ثرواتها، وفى عام ١٩٦٠ تم إنشاء منظمة الأوبك وشملت ١١ دولة هى « الجزائر ـ وإندونيسيا ـ إيران ـ العراق ـ الكويت ـ ليبيا ـ نيجيريا، قطر ـ السعودية ـ الإمارات، فنزويلا» فى محاولة لتشكيل تجمع من الدول المنتجة يعادل شيئا ما قوة المستهلكين، ورغم ذلك لم تتأثر

إمدادات النفط للدول المستهلكة ولا أسعار النفط أيضا، وفى عام ١٩٧٣ حدثت أزمة النفط التاريخية المعروفة فى أعقاب حرب أكتوبر، وارتفعت أسعار البترول بصورة كبيرة وكان ذلك بالطبع خيرا كبيرا، لأن لو استخدمت عوائد النفط منذ ذلك الوقت فى بناء قاعدة صناعية واقتصادية للدول المنتجة لكان الأمر مختلفا عندما حدثت أزمة النفط تلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية ـ التى تستهلك ربع إنتاج النفط العالمى وحدها، والتى كانت ولا تزال أكبر قوة عسكرية واقتصادية والتى يشكل النفط بالتالى عاملا هاما من عوامل قوتها ورخائها ـ قررت الولايات المتحدة ألا تترك إمداداتها النفطية للظروف، بل أن تنشأ مخازن تخزين نفط معمل إحتياطى استراتيجي يكفيها ٨٤ يوما، وقد صدر قرار بذلك من الرئيس الأمريكى وقتها «جيرالد فورد» عام ١٩٧٥، وفى نفس الوقت قررت الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة بطريقة أو أخرى على منابع النفط الأساسية فى العالم وخاصة منطقة الخليج، وتم إعداد خطة فى عهد الرئيس كارتر عام ١٩٧٦ سميت خطة كارتر تقول: إن أمريكا على استعداد للتدخل الفورى والمباشر عسكريا فى أى نقطة فى العالم تمثل تهديدا للنفط، وقال كارتر أن تهديد منابع النفط يعنى مباشرة تهديد الأمن القومى الأمريكى، وأننا على استعداد لندفع الدم مقابل ضمان استمرار تدفق النفط. وهكذا كان كارتر أول من صك عبارة الدم مقابل النفط».

فى نهاية السبعينات «١٩٧٩» اندلعت الثورة الإيرانية وكان ذلك مؤشر خطر على المصالح البترولية فى الخليج، وفى المصالح البترولية المتوقعة فى بحر قزوين، وكانت الولايات المتحدة قد نجحت فى احتواء ارتفاع أسعار النفط وأمنت لنفسها إمدادا آمنا منه من منطقة الخليج تحديدا، ودخل الاتحاد السوفيتى أفغانستان «مهددا بالوصول إلى المياه الدافئة وهكذا تحركت الولايات المتحدة بسرعة لاحتواء هذا الخطر المتفاقم، وانتهى الأمر بإثارة قوى كبيرة ضد الاتحاد السوفيتى انتهت بهزيمته وسقوطه فى بداية التسعينات، بل وتفكك المنظومة الاشتراكية برمتها، كما أشعلت الولايات المتحدة وشجعت الحروب ضد إيران وخاضت ضدها حربا دعائية وسياسية انتهت بتقليص أظافرها الثورية.

جاءت حرب الخليج الثانية لتقدم فرصة ذهبية إلى الولايات المتحد الأمريكية لإدخال قواتها العسكرية إلى منطقة الخليج بدعوى إخراج العراق من الكويت ثم حماية دول الخليج من الخطر العراقى، ولم تخرج تلك القوات من يومها، بل ازداد انتشارها، وظهرت القواعد الأمريكية فى السعودية والكويت وقطر والبحر وتم احتلال العراق سنة ٢٠٠٣ وعلينا أن نرصد الآن قوات أمريكية وقواعد بالإضافة إلى الدول السابقة فى أفغانستان التى دخلتها بحجة مسئولية تنظيم القاعدة عن أحداث ١١ سبتمبر ومسئولية طالبان عن حماية تنظيم القاعدة ولم تخرد القوات الأمريكية من هناك رغم الاطاحة بنظام طالبان وإقامة نظام تابع للولايات المتحدة الأمريكية هناك.

وتتواجد أيضا فى جورجيا وطاجيكستان والجمهوريات المحيطة ببحر قزوين من دول الاتحاد السوفيتى السابق، وهى موجودة فى تركيا وباكستان ثم جيبوتى واليمن والقرن الإفريقى والفلبين وهى كلها مناطق نفط، أو على طرق المواصلات المتصلة بالنفط ونلاحظ أن القوات الأمريكية لم تتجه إلى دول أمريكا اللاتينية بحثا عن إرهابيين مؤكدين أو داخل الولايات المتحدة فى الغابات التى تعج بالجماعات والمنظمات الأمريكية المسلحة التى تهدف إلى الأضرار المؤكدة بالحكومة الأمريكية.

ماذا تريد أمريكا من نشر قواتها حول مناطق إنتاج البترول أو الطرق المؤدية إليها أو تمر بها إمدادات النفط.. ولماذا تنشر أمريكا قواتها الآن؟.. الإجابة على السؤال يقتضى الأخد بالاعتبار نهاية الاتحاد السوفيتى، إنفراد أمريكا بالهيمنة على العالم، تصاد موجات العولمة أو الأمركة، بروز قوة الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا ، حالى التنافس الاقتصادى والعسكري المحتمل مع أوروبا ـ اليابان ـ الصين ـ روسيا، وهكذا فإن المطلوب احتواء روسيا والصين، وضع الرأسماليات الأوروبية واليابانية تحت السيطرة الأمريكية بالتحكم فى إمدادات النفط.

وإذا كان النظام الأمريكى يمثل تحالف الرأسماليين والعسكر الذين يرغبون فى مناطق تمدد جديدة وحروب جديدة، وإذا كانت التقارير تصب يوميا تتحدث عن قوة أمريكية عسكرية هائلة لايستطيع أحد الوقوف أمامها أو منافستها وقوة إقتصادية

حائلة تمثل ثلث الاقتصاد العالمى «١١ تريليون دخل قومى سنوى فى أمريكا»، وأن تلك الحالة الدولية السائلة يمكن أن تنتهى فى عضون سنوات ، كان من الطبيعى أن تستغل الحكومة الأمريكية الفرصة للتمدد فى العالم، والسيطرة على البترول ، واحتجاز مكان مضمون للسيطرة الدائمة على العالم ولو لمدة قرن وهكذا جاء الحديث عن القرن الحالى «الواحد والعشرين» على أنه قرن الولايات المتحدة الأمريكية، ففى إطار السيطرة على الرأسماليات الأخرى فى أوروبا واليابان وتحديد مستوى نموها بما لا يهدد المصالح الأمريكية كان لابد من التحكم فى البترول حتى تكون تلك الرأسماليات تحت رحمة السيد الأمريكى «يبلغ الناتج القومى الأوروبى ٩ ترليون دولار سنويا والألمانى منه ٢.٥ تريليون دولار سنويا فى حين يبلغ الناتج القومى اليابانى ٥ تريليون». وبالنسبة لروسيا والصين يجب احتواءهما بالقوات الأمريكية فى كوريا وأفغانستان وباكستان والفلبين والخليج والقرن الإفريقى، وعبر مظلة حلف الأطلنطى شرقا حتى حدود روسيا ، وذلك لمنع روسيا من إعادة بناء نفسها واستعادة دورها القديم ومنع الصين من التطور خارج الإطار.

النفط والصراع على النفط يفسر كثيرا من معادلات الصراع والحروب والانتشار العسكرى والسياسى.. وإذا وضعنا أمامنا خريطة احتياطيات النفط العالمى حاليا لوجدنا أن الخليج العربى يمتلك ٦٤٪ من الاحتياطى المؤكد للنفط، فالسعودية مثلا تمتلك ٢٦٢ مليار برميل احتياطى والعراق من ١١٥ـ٢٢٠ مليار حسب اختلاف التقديرات، وفنزويلا من ٦٥ مليار أما بحر قزوين ففيه من ١٥ إلى ٤٠ مليار برميل حسب اختلاف التقديرات ويمكن هناك مشاكل بين الدول المحيطة به حول الإنتاج وحقوق الاستقلال « روسيا ـ إيران ـ أذربيجان ـ كازخستان ـ تركمانستان»، وهناك أيضا مشاكل فى النقل عن طريق تركيا أو الخليج عبر إيران!! وهكذا فالمجال المفضل أمام الولايات المتحدة هو منطقة الخليج وهذا يفسر احتلالها للعراق الذى لا علاقة له بموضوع أسلحة الدمار الشامل، أو موضوع الديمقراطية المزعومة، والولايات المتحدة أيضا ذهبت إلى أفغانستان وجورجيا وكازاخستان من أجل بترول بحر قزوين.

ويمكن أن يكتمل فهمنا لمعادلات الصراع إذا أدركنا أن الولايات المتحدة الأمريكية لايتملك سوى ٢١ مليار برميل احتياطى وإنتاجها حاليا ٧ ملايين برميل وهى تحتاج ١٧ مليون برميل يوميا حاليا وهكذا فإنها تستورد ١٠ مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أن تصل إحتياجاتها إلى ٢٦ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠ وهو ما يعنى أنها بحاجة إلى ١٧ مليون برميل يوميا حيث لن يصل إنتاجها المحلى إلا إلى ٩ مليون برميل فقط وهو سقف يصيب تجاوزه. أى أنها تريد استيراد ٦٦٪ من حاجتها اليومية للبترول والغاز، وإذا كان الإنتاج العالمى حاليا يصل إلى ٧٤ مليون برميل يوميا يفيض عن حاجة المستهلكين، فإن من المتوقع أن يصل برميل يوميا عام ٢٠٢٠ فى حين يصل الاستهلاك إلى ١١١ مليون برميل يوميا أى أن هناك فجوة ستحدث، ومن لا يستطيع أن يؤمن حاجاته البترولية سيتراجع صناعيا واقتصاديا وعسكريا وإذا هيمنت الولايات المتحدة على البترول تحكمت فى الآخرين فضلا من تأمين حاجاتها!!

لم تترك الولايات المتحدة فرصة للسيطرة على البترول إلا وسارعت إليها، وحتى بترول السودان المتوقع «٣ مليار برميل احتياطى»، جعل الولايات المتحدة تسارع إلى التدخل فى الموضوع السودانى وتضع يدها على البترول وتحقق نفوذا هناك، وكذلك فيما تخطط له فى نيجيريا والجزائر وليبيا.

إن ماتعلنه الولايات المتحدة من أنها تحارب الإرهاب ليس إلا حجة فى موضوع البترول والهيمنة، وحتى أحداث ١١ سبتمبر لم تكن سببا لانتشار العدوان الأمريكى ومحاولات الهيمنة بل هى فرصة استغلتها لإقناع الشعب الأمريكى بدفع الدم لصالح الآلة العسكرية والرأسمالية، والمجمع الصناعى العسكرى الأمريكى الذى يسيطر على أجهزة الحكم، فقبل أحداث ١١ سبتمبر بـ٤ أشهر كاملة أى فى شهر مايو ٢٠٠١ صدر تقرير السياسة الوطنية للطاقة عن مجموعة تنمية سياسة الطاقة الوطنية الأمريكية «تتكون من ١٤ عضو من مؤسسة الرئاسة الأمريكية بما فيهم نائب الرئيس نفسه» وقد أشار التقرير إلى أن أمريكا تواجه أكبر نقص فى البترول تعرضت له منذ ١٩٧٣، وطالب التقرير باتخاذ العديد من الإجراءات والتحركات وفى مقدمتها زيادة

موارد البلاد من الطاقة عموما والبترول خصوصا وزيادة مستوى تأمين المصالح البترولية فى الخارج.

بالطبع فإن الصراع له أسباب متعددة، حضارية ـ عقائدية، سياسية، اقتصادية، استراتيجية، نفسية، ولكن البترول بدوره أحد أهم عوامل هذا الصراع، وبديهى أن حديثنا السابق عن هذا العامل لا يلغى ولا يغفل قيمة العوامل الأخرى